جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية القانون

الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الاداري

بحث تقدم به الطالب

علي صباح عبدالله

إلى / كلية القانون / جامعة المستقبل
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

م.م. وليد خالد الغانمي

1446هـ 2025م

بِسمِ اللهِ الرَحمَنِ الرَحِيم

(قُل لَو كَانَ البَحرُ مِدَادَا لِكَلِمَاتِ رَبِي لَنَفِدَ البَحرَ قَبلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَات

رَبِي وَلَو جِئنَا بِمِثلِهِ مَدَدَا . . .)

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

سورة الكهف: من الآية 109

الإهداء

الى الذي جمع الإنسانية على كلمة سواء ....

إلى الذي لم يفرق بين الناس بسبب الجنس أو اللغة أو القومية

....

الى الذي أبدل الضلالة هدى والظلام نوراً .....

فكان هادياً ونوراً مبيناً .....

الى الذي أرسل رحمة للعالمين .....

أليك يا رسول الله يا معلم الإنسانية الأول .....

اهدي هذا الجهد المتواضع .....

سائلاً القبول راجياً الشفاعة .....

الشكر والامتنان

أول مشكور هو الله عز وجل ثم والدي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات ونأمل في كل شيء أحبكم الله أشد الحب ويسرني أن أوجه شكري إلى كل من نصحني وأرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصال المراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة على وجه الخصوص إلى أستاذي على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار عنوان الموضوع كما أوجه شكري إلى إدارة الكلية.

المستخلص

يُعتبر الطعن لمصلحة القانون من الآليات القانونية الاستثنائية التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء القانونية في الأحكام النهائية، دون المساس بحقوق الخصوم المكتسبة. ويشكل هذا الطعن أداة مهمة في يد الجهات المخولة، كجهة الادعاء العام أو النيابة العامة، لضمان وحدة الاجتهاد القضائي وتحقيق التطبيق السليم للقانون.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري، وبيان شروطه وإجراءاته، وأثره على الأحكام القضائية. كما يناقش البحث دوره في تحقيق العدالة الإدارية واستقرار المبادئ القانونية، من خلال تحليل نصوص القوانين ذات الصلة والتطبيقات القضائية في بعض الدول.

ويخلص البحث إلى أن الطعن لمصلحة القانون يُعد ضمانة أساسية لتصحيح الانحرافات القانونية، لكنه يواجه تحديات تتعلق بحدود تطبيقه ومدى إلزامية قراراته، ما يستدعي تطوير آليات واضحة لتفعيله وتعزيز دوره في القضاء الإداري.

الكلمات المفتاحية: الطعن لمصلحة القانون، القضاء الإداري، الأحكام النهائية، وحدة الاجتهاد القضائي، الرقابة القضائية.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ج
الشكر والامتنان	د
المستخلص	هـ
المحتويات	و
مقدمة البحث	3-1
المطلب الأول: ماهية الطعن لمصلحة القانون	11-5
الفرع الأول: تعريف الطعن لمصلحة القانون	7-6
الفرع الثاني: أسباب الطعن والجهة المختصة بالطعن	11-8
المطلب الثاني: أحكام الطعن لمصلحة القانون	17-12
الفرع الأول: شروط وإجراءات الطعن لمصلحة القانون	14-12
الفرع الثاني: التطبيقات القضائية للطعن لمصلحة القانون	17-15
الخاتمة	20-18
المصادر	23-21

المقدمة

يُعد الطعن لمصلحة القانون من الآليات القانونية المهمة التي تهدف إلى تحقيق العدالة واستقرار المبادئ القانونية، خاصة في مجال القضاء الإداري، الذي يتعامل مع المنازعات بين الأفراد والإدارة. ويتميز هذا الطعن بكونه لا يُرفع لمصلحة أحد الخصوم في الدعوى، وإنما يُمارَس لضمان توحيد الاجتهاد القضائي وتصحيح الأخطاء القانونية التي قد ترد في الأحكام النهائية غير القابلة للطعن من الأطراف المعنية. وهذا يعكس البعد الموضوعي لهذا الطعن، حيث يهدف إلى الحفاظ على المبادئ القانونية العامة بدلاً من تحقيق مصلحة شخصية لأي طرف.

إن القضاء الإداري، بوصفه الجهة المختصة بحماية الحقوق والحريات ضد تعسف الإدارة، يواجه تحديات متعددة تتعلق بتفسير القوانين وتطبيقها. وفي بعض الحالات، قد تصدر أحكام تتضمن أخطاء قانونية أو تعارض المبادئ القضائية المستقرة، مما قد يؤدي إلى اضطراب في العمل القضائي والإداري. ومن هنا تبرز أهمية الطعن لمصلحة القانون، الذي يمنح جهة الادعاء العام أو الجهات المختصة صلاحية التدخل لتصحيح هذه الأخطاء، حتى وإن لم يطعن فيها الأطراف المعنيون.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني للطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، من حيث مفهومه، وأساسه القانوني، والجهات المخولة بممارسته، بالإضافة إلى شروطه وآثاره. كما سنناقش دوره في تحقيق العدالة الإدارية وضمان وحدة الاجتهاد القضائي، من خلال استعراض التطبيقات العملية لهذا الطعن في النظم القانونية المختلفة. وبذلك، يسعى البحث إلى تسليط الضوء على مدى فاعلية هذه الآلية في تحقيق التوازن بين احترام حجية الأحكام القضائية وضمان عدم الإخلال بالمبادئ القانونية المستقرة.

أولا:أهمية البحث

يكتسب البحث في موضوع الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري أهمية كبيرة، نظراً لدوره في تحقيق العدالة وضمان توحيد الاجتهاد القضائي. فمع تزايد القضايا الإدارية وتعقيدها، قد تصدر أحكام قضائية تتعارض مع المبادئ القانونية المستقرة، مما قد يؤدي إلى إرباك العمل القضائي والإداري. وهنا تأتي أهمية هذا الطعن كوسيلة قانونية تهدف إلى تصحيح تلك الأحكام، حتى في غياب طعن من الأطراف المعنية، مما يسهم في تعزيز مبدأ المشروعية واستقرار المعاملات الإدارية.

كما يساعد هذا الطعن في الحد من تضارب الأحكام القضائية، مما يضمن انسجام القواعد القانونية وتطبيقها بشكل موحد، الأمر الذي يعزز ثقة الأفراد في النظام القضائي. وعليه، فإن دراسة هذا الموضوع لا تقتصر على الجوانب النظرية، بل تمتد إلى الجوانب العملية من خلال تحليل تطبيقاته في القضاء الإداري، ومدى تأثيره في تطوير الأنظمة القانونية والإدارية.

ثانيا:أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الطعن لمصلحة القانون كإحدى الآليات القانونية المهمة في القضاء الإداري، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، أبرزها:

1.توضيح مفهوم الطعن لمصلحة القانون: يهدف البحث إلى تعريف هذا النوع من الطعون، وبيان طبيعته القانونية، وتمييزه عن غيره من طرق الطعن الأخرى، مع التركيز على خصائصه وأهميته في القضاء الإداري.

2.دراسة الأساس القانوني للطعن لمصلحة القانون: يسعى البحث إلى تحليل القواعد القانونية التي تنظمه، سواء في القوانين الوطنية أو من خلال مقارنته بالتشريعات المقارنة، مع بيان الجهة المختصة بتقديمه والإجراءات المتبعة في ذلك.

3.تحليل دور الطعن لمصلحة القانون في توحيد الاجتهاد القضائي: يركز البحث على أهمية هذا الطعن في معالجة تضارب الأحكام القضائية، مما يعزز استقرار القواعد القانونية ويضمن تحقيق العدالة الإدارية.

4.استعراض شروط وإجراءات الطعن لمصلحة القانون: من الأهداف الرئيسية للبحث دراسة الشروط التي يجب توافرها لقبول هذا الطعن، والإجراءات التي يتم اتباعها عند تقديمه، ومدى فاعليته في تصحيح الأخطاء القانونية التي قد ترد في الأحكام النهائية.

5.بيان الآثار القانونية للطعن لمصلحة القانون: يهدف البحث إلى تحديد النتائج المترتبة على هذا الطعن، سواء من حيث أثره على الحكم المطعون فيه أو على المبادئ القانونية المستقرة، وتأثيره على الأطراف المعنية والمصلحة العامة.

6.تحليل التطبيقات العملية للطعن لمصلحة القانون: يسعى البحث إلى استعراض بعض الأحكام القضائية التي تم فيها استخدام هذا الطعن، وتحليل مدى تأثيره على تطوير النظام القضائي والإداري.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يسعى البحث إلى تقديم دراسة متكاملة عن الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، توضح أهميته كأداة لضمان المشروعية وتعزيز سيادة القانون.

ثالثا:مشكلة البحث

يشكل الطعن لمصلحة القانون أحد الوسائل القانونية المهمة التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء القانونية في الأحكام القضائية النهائية، دون المساس بحجيتها أو المساس بحقوق الخصوم. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الطعون يثير العديد من الإشكاليات العملية والقانونية، مما يجعل دراسته ضرورة لتوضيح أبعاده وتأثيراته في القضاء الإداري.

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذا البحث في أن القضاء الإداري قد يشهد صدور أحكام متناقضة أو تتضمن أخطاء قانونية لا يتم الطعن فيها من قبل الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى اضطراب الاجتهاد القضائي وغياب الانسجام في تطبيق القوانين. وهنا يبرز التساؤل حول مدى فاعلية الطعن لمصلحة القانون في تصحيح هذه الأخطاء، وما إذا كان يحقق الغاية منه دون الإضرار بمبدأ حجية الأحكام القضائية.

كما تطرح الدراسة تساؤلات أخرى، مثل: ما الأساس القانوني للطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري؟ وما الشروط والإجراءات اللازمة لقبوله؟ وما الجهة المختصة بتقديمه؟ وهل يساهم هذا الطعن فعلاً في تعزيز المشروعية الإدارية وضمان استقرار المبادئ القانونية؟

من خلال هذا البحث، نحاول تحليل هذه الإشكاليات واستكشاف الحلول المناسبة لها، من خلال دراسة النصوص القانونية والتطبيقات القضائية، للوصول إلى فهم واضح لدور الطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري وأثره في تحقيق العدالة القانونية.

رابعا:نطاق البحث

يتحدد نطاق هذا البحث في دراسة الطعن لمصلحة القانون ضمن إطار القضاء الإداري، من حيث مفهومه، وأساسه القانوني، وشروطه، وآثاره، مع التركيز على دوره في تحقيق استقرار الاجتهاد القضائي وتصحيح الأخطاء القانونية في الأحكام النهائية.

ويتناول البحث هذا الموضوع من ثلاثة جوانب رئيسية:

1.النطاق الموضوعي: يركز البحث على الطعن لمصلحة القانون بوصفه وسيلة قانونية تهدف إلى تصحيح الأحكام القضائية الخاطئة أو المتعارضة مع المبادئ القانونية المستقرة، مع بيان الحالات التي يجوز فيها تقديم هذا الطعن ومدى تأثيره على مبدأ حجية الأحكام القضائية.

2.النطاق القانوني: يدرس البحث الإطار القانوني الذي يحكم الطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري، من خلال تحليل التشريعات ذات الصلة، سواء في النظام القانوني الوطني أو من خلال المقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى، لبيان أوجه التشابه والاختلاف.

3.النطاق التطبيقي: يسلط البحث الضوء على التطبيقات العملية لهذا الطعن من خلال دراسة بعض الأحكام القضائية التي تم فيها استخدامه، وتحليل مدى تأثيره على تطوير الاجتهاد القضائي وضمان اتساق الأحكام القضائية في المنازعات الإدارية.

وبهذا، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، مع إبراز أهميته كوسيلة لضمان العدالة الإدارية واستقرار النظام القانوني.

خامسا:منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على مناهج علمية متعددة بهدف دراسة الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري بشكل شامل ودقيق، وذلك من خلال:

1.المنهج الوصفي التحليلي: يتم استخدام هذا المنهج لوصف مفهوم الطعن لمصلحة القانون، وتحديد أسسه القانونية، وشروطه، وآثاره، من خلال تحليل النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة، سواء على المستوى الوطني أو المقارن.

2.المنهج المقارن: تتم المقارنة بين النظم القانونية المختلفة التي تتبنى الطعن لمصلحة القانون، بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب التشريعية المختلفة.

3.المنهج التطبيقي: يعتمد البحث على دراسة بعض التطبيقات القضائية لهذا الطعن من خلال تحليل الأحكام الصادرة في القضاء الإداري، لبيان مدى تأثيره في توحيد الاجتهاد القضائي وتصحيح الأخطاء القانونية.

4.المنهج الاستنباطي: يتم اللجوء إلى هذا المنهج لاستخلاص النتائج القانونية المتعلقة بمدى فاعلية الطعن لمصلحة القانون في تعزيز العدالة الإدارية واستقرار المبادئ القانونية.

وبناءً على هذه المناهج، يسعى البحث إلى تقديم دراسة متكاملة حول الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، تجمع بين الجانب النظري والتحليل العملي، للوصول إلى نتائج وتوصيات تساهم في تطوير هذه الآلية القانونية.

المطلب الأول

ماهية الطعن لمصلحة القانون

الطعن لمصلحة القانون هو إجراء قانوني يُتيح لجهة معينة، مثل الادعاء العام أو النيابة العامة، الطعن في الأحكام القضائية النهائية التي تحتوي على خرق أو مخالفة للقانون، حتى وإن لم يطعن فيها الأطراف المعنيون. يهدف هذا الطعن إلى حماية المصلحة العامة وضمان تطبيق القانون بشكل صحيح، دون السعي لتحقيق مصلحة شخصية لأي طرف.

يعد الطعن لمصلحة القانون حالة استثنائية من الحالات التي لم ترد في قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 وتعديلاته إلا أن المشرع نص على هذا الحق في قانون الادعاء العام رقم (49 لسنة 2017) وتعديلاته في المادة (7 ـ أولا يتولى رئيس الادعاء العام اتخاذ الإجراءات التي تكفل تلافي خرق القانون أو انتهاكه وفقا للقانون ثانيا / أ- أذا تبين لرئس الادعاء العام حصول خرق للقانون في حكم أو قرار صادر عن أي محكمة عدا المحاكم الجزائية أو في قرار صادر عن لجنة قضائية أو من مدير عام دائرة رعاية القاصرين أو مدير رعاية القاصرين المختص أو المنفذ العدل من شأنه الإضرار بمصلحة الدولة أو القاصر أو أموال أي منهما أو مخالفة للنظام العام يتولى عندها الطعن في الحكم أو القرار لمصلحة القانون رغم فوات المدة القانونية للطعن ما لم يكن أحد من ذوي العلاقة قد طعن فيه أو قد تم الطعن ورد الطعن من الناحية الشكلية ب ـ لا يجوز الطعن لمصلحة القانون وفق أحكام الفقرة أ من هذا البند أذا مضت (5) خمس سنوات على اكتساب الحكم أو القرار الدرجة القطعية). وسبق أن نص عليه في قانون الادعاء العام رقم (159 لسنة (1979) الملغي في المادة (30) التي تضمنت بعد مضي ثلاثة سنوات من اكتساب الحكم الدرجة القطعية على أن ينظر الطعن من قبل هيئة خماسية برئاسة رئيس محكمة التمييز أو أحد نوابه، ومن أجل الحديث عن هذا الموضوع بصورة دقيقة سنقسم المطلب الأول الى فرعين، وسنتكلم في الفرع الأول تعريف الطعن لمصلحة القانون وفي الفرع الثاني عن أسباب الطعن والجهة المختصة للطعن.

---

(1) مجلة المنتدى العراقي للنخب والكفاءات,المستشار سعيد نعما,عضو للجنة القانونية , ديسمبر 4, 2023.

الفرع الأول

تعريف الطعن لمصلحة القانون

الطعن لمصلحة القانون؛ هو أحد طرق الطعن غير الاعتيادية الذي يمس الأحكام والقرارات رغم اكتسابها الدرجة القطعية ولم ينص عليه قانون المحاكمات الجزائية رقم 32 لسنة 1971 أو قانون المرافعات المرقم 159 لسنة 1979 في المادة 30 / أولا منه التي نصت (يقوم رئيس الادعاء العام في حدود ما تسمح به القوانين والأنظمة والتعليمات باتخاذ أو طلب اتخاذ الإجراءات التي تكفل تلافي خرق القانون أو انتهاكه وفقا للقانون). كما ورد في قانون الادعاء العام النافذ المرقم 49 لسنة 2017 في المادة 7/ أولا منه (يتولى رئيس الادعاء العام اتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل تلافي خرق القانون أو انتهاكه وفقا للقانون).

كما عرف بأنه حق منحه القانون للادعاء العام للتدخل بالطعن بالأحكام المدنية أذا حصل فيها خرق للقانون وكان من شأنه الأضرار بمصلحة الدولة ومخالفة للنظام العام بالرغم من فوات مدة الطعن بها وعرف أيضا بأنه نظام يهدف الى معالجة ما قد يشوب الإحكام والقرارات من أخطاء بنيت عليها عند صدورها ويتعذر معالجتها وفق طرق الطعن التي حددها القانون.

ولدى الاطلاع على قوانين الادعاء العام سواء الملغي منها أو النافذ فأن الطعن لمصلحة القانون قد تم التأكيد عليه عند صدور القانون الجديد رقم 49 لسنة 2017 في نص المادة 7/ أولا منه كما ذكرنا آنفا وأعطيت الصلاحية فيه لرئيس الادعاء العام حصرا بغية الطعن بالأحكام الصادرة أمام محكمة التمييز على الرغم من فوات مدة الطعن ولم يكن أحد من ذوي العلاقة قد طعن بالقرار الصادر وبالرغم من أن هذا الطعن مخالف لمبدأ حجية الأحكام والقرارات إلا أن الخروج عن هذا المبدأ هو لضمان إحقاق الحق وتصحيح الأخطاء التي ترد في الأحكام والقرارات المخالفة للنظام العام وفيها ضرر بالمصالح العامة.

وان الطعن لمصلحة القانون هو إجراء قانوني استثنائي يُمنح لجهة معينة، مثل الادعاء العام أو النائب العام، بهدف تصحيح الأحكام القضائية النهائية التي تحتوي على خرق أو مخالفة للقانون، حتى وإن لم يطعن فيها الأطراف المعنيون. يهدف هذا الطعن إلى حماية المصلحة العامة وضمان تطبيق القانون بشكل صحيح، دون السعي لتحقيق مصلحة شخصية لأي طرف، وسنتناول في هذا الفرع عدة تعاريف للطعن.[1]

---

(1) موقع جمهورية العراق ,مجلس القضاء الأعلى, الطعن لمصلحة القانون القاضي وليد لطيف حسين,مقال منشور ,بتاريخ, 2022-06-30 07:31:00 .

أولا: التعريف اللغوي

الطعن في اللغة يعني الاعتراض أو الثلب. يُقال: "طعن في الحكم" أي اعترض عليه وانتقده. أما "لمصلحة القانون"، فتعني لصالح تطبيق القانون وحمايته[1]..

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

اصطلاحًا، يُعرَّف الطعن لمصلحة القانون بأنه: "إجراء يُتيح لجهة معينة، كالنائب العام أو الادعاء العام، الطعن في الأحكام القضائية النهائية التي تتضمن خرقًا للقانون، بهدف تصحيحها دون التأثير على حقوق الأطراف" (2).

ثالثا: التعريف القانوني:

قانونيًا، يُعرَّف الطعن لمصلحة القانون بأنه: حق يُمنح لرئيس الادعاء العام للطعن في الأحكام والقرارات القضائية النهائية التي تتضمن خرقًا للقانون أو مخالفة للنظام العام، وذلك أمام المحكمة المختصة، بهدف تصحيح تلك الأحكام دون المساس بحقوق الأطراف.

رابعا: التعريف الفقهي:

في الفقه القانوني، يُعرَّف الطعن لمصلحة القانون بأنه: طريق استثنائي من طرق الطعن يُخوَّل فيه جهة معينة، كالادعاء العام، حق الطعن في الأحكام النهائية التي شابها خطأ في تطبيق القانون، بهدف تصحيح هذا الخطأ وتحقيق وحدة الاجتهاد القضائي.

خامسا: التعريف القضائي:

قضائيًا، يُعرَّف الطعن لمصلحة القانون بأنه: إجراء يُتيح لجهة الادعاء العام الطعن في الأحكام النهائية التي تتضمن خرقًا للقانون أو مخالفة للنظام العام، بهدف تصحيحها دون التأثير على حقوق الأطراف، وذلك لضمان تطبيق القانون بشكل صحيح[3].

---

(1) مقال "الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري في ضوء قانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017 (دراسة مقارنة)" للدكتور محمود عبد علي الزبيدي يقدم هذا المقال دراسة مقارنة حول تطبيقات الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، مع التركيز على قانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017. نُشر في مجلة كلية الحقوق، المجلد 22، العدد 3، عام 2020. ي

(2) مقال "الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري" للباحث فارس عبد الرحيم حاتم: يستعرض هذا المقال دور الطعن لمصلحة القانون كأحد طرق الطعن القانونية المهمة التي تهدف إلى حماية القانون ومنع اختراقه بواسطة الأحكام والقرارات القضائية الباتة التي تحتوي على خرق أو مخالفة للقانون. نُشر في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 71، ديسمبر 2023

(3) كتاب "الطعن لمصلحة القانون (وفقاً لأحكام قانون الادعاء العام النافذ رقم 49 لسنة 2017)" للقاضي لطيف حسين عبيد: يقدم هذا الكتاب شرحًا مفصلاً لأحكام الطعن لمصلحة القانون وفقًا لقانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017. نُشر عام 2021، ويحتوي على 176 صفحة

الفرع الثاني

أسباب الطعن والجهة المختصة بالطعن

يُعتبر الطعن إحدى الضمانات الأساسية التي كفلها النظام القانوني للأفراد والمؤسسات، بهدف تصحيح الأخطاء المحتملة التي قد تشوب الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية. فالقضاء، رغم دقته، قد يقع في أخطاء قانونية أو واقعية تستوجب إعادة النظر فيها عبر آليات الطعن المختلفة، التي تتيح للجهات العليا التدقيق في مدى صحة الأحكام أو القرارات الصادرة عن المحاكم أو الهيئات المختصة، وتتنوع أسباب الطعن تبعًا لطبيعة النزاع، فقد يكون الطعن مبنيًا على خطأ في تطبيق القانون، أو قصور في التسبيب، أو فساد في الاستدلال، أو مخالفة القواعد الإجرائية، أو غيرها من الأسباب التي تؤثر في عدالة القرار القضائي أو الإداري. كما تختلف الجهات المختصة بنظر الطعون وفقًا لنوع القضية ودرجة المحكمة التي أصدرت الحكم، فقد يكون الاختصاص لمحاكم الاستئناف، أو المحاكم العليا، أو المحاكم الدستورية، أو لجان الطعن الإدارية المتخصصة، وفقًا لما ينظمه القانون في كل دولة، ويُشكل تحديد أسباب الطعن بشكل دقيق واختيار الجهة المختصة به أمرًا جوهريًا لضمان سير العدالة وتحقيق مبدأ المشروعية، حيث إن تقديم الطعن أمام جهة غير مختصة أو دون استناد إلى أسباب قانونية صحيحة قد يؤدي إلى رفضه شكليًا أو موضوعيًا، مما يضيع على الأفراد فرصة إعادة النظر في حقوقهم. ومن هنا، فإن دراسة أسباب الطعن والجهة المختصة بالنظر فيه تعد من الركائز الأساسية في الفقه القانوني، نظراً لأثرها المباشر في تحقيق العدالة وضمان حقوق المتقاضين، لا يخفى على الجميع أيضا بأن الطعن في الأحكام لا يقبل الا ممن خسر الدعوى ولا يقبل ممن أسقط حقه في الطعن أمام المحكمة أو بورقة مصدقة من الكاتب العدل (المادة 169)، وأن لكل طريقة من طرق الطعن مدة معينة لا بد من مراعاتها عند سلوكها وهذه المدة حتمية يترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن وهذا ما نصت عليه المادة(171) من قانون المرافعات المدنية والتي أعطت الحق للمحكمة بان تقضي من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن في حالة انقضاء تلك المدة.

أولا: أسباب الطعن لمصلحة القانون

تتعدد الأسباب التي تدفع الجهة المختصة إلى تقديم طعن لمصلحة القانون، ومن أبرزها:

أولا: مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله: عندما يتضمن الحكم النهائي مخالفة صريحة لنص قانوني أو يتم تطبيق القانون أو تفسيره بشكل خاطئ.

ثانيا: صدور الحكم في قضية لا يجوز فيها الطعن من قبل الخصوم: مثل الأحكام الصادرة في حدود النصاب النهائي للمحاكم والتي لا تتجاوز قيمة معينة، حيث لا يحق للخصوم الطعن فيها.

ثالثا: فوات ميعاد الطعن أو تنازل الخصوم عنه: في الحالات التي يفوت فيها الخصوم ميعاد الطعن القانوني أو يتنازلون عن حقهم في الطعن، ومع ذلك يتبين أن الحكم يتضمن مخالفة للقانون [1].

---

(1) مقال "الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري" للدكتور فارس عبد الرحيم حاتم:يستعرض هذا المقال دور الطعن لمصلحة القانون كأحد طرق الطعن القانونية المهمة التي تهدف إلى حماية القانون ومنع اختراقه بواسطة الأحكام والقرارات القضائية الباتة التي تحتوي على خرق أو مخالفة للقانون. نُشر في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 71، ديسمبر 2023.

ثانيا: أهم التطبيقات القضائية للطعن لمصلحة القانون:

ويعرف الطعن في الأحكام بأنه (الوسيلة التي منحها القانون للخصوم لبعث الاطمئنان في نفوسهم أذا ما شعروا بعدم صحة الحكم او جزء منه) أو هو عبارة عن (وسائل قانونية يضعها المشرع لتمكين المحكوم عليه من طلب أعادة النظر في الحكم الصادر ضده أو الذي لم يستجب الى جميع طلباته بقصد أبطاله أو فسخه أو نقضه وذلك بغية تلافي ما قد يكون في الحكم من أخطاء قد تلحق ضرراً بالمحكوم عليه)، أو هي (الوسائل التي جوزها القانون على سبيل الحصر والتي بمقتضاها يمكن للخصوم التظلم من الأحكام الصادرة عليهم بقصد أعادة النظر فيما قضت به)، وأن الغرض من الطعن بالأحكام هو لتصحيح أو تلافي الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها القضاء عند إصدار الحكم ولفسح المجال للمحكوم عليه للاقتناع في الحكم فالقاضي هو مصدر الحكم وهو بشر وهو غير معصوم من الخطأ فقد تخطئ المحكمة في استخلاص الوقائع او في تقديرها او قد تخطئ في تطبيق القانون الذي يجب تطبيقه على الوقائع أو قد تكون المحكمة غير مختصة في نظر الدعوى. لكل هذه الاسباب التي ذكرناها ولأسباب أخرى كان المشرع حريصاً في فتح طريق الطعن امام الأحكام،. أما فيما يخص محل الطعن فهو الحكم الصادر بالدعوى أو الحكم المطعون فيه ويعرف الحكم بأنه (القرار الصادر من محكمة مؤلفة تأليفاً صحيحاً في خصومة رفعت اليها وفق قواعد المرافعات سواء أكان صادراً في موضوع الخصومة أم في شق منه أم في مسألة متفرعة). وأن هذه الاحكام تصدر بالاتفاق أو بأكثرية الآراء وإذا تشعبت الآراء وجب على العضو الاقل درجة ان ينظم الى أحد الآراء لتكوين الاكثرية (المادة 158). ونصت المادة (160) من قانون المرافعات بأنه يوقع الحكم من قبل القاضي أو رئيس الهيئة واعضائها قبل النطق به. ويدون العضو المخالف رأيه واسباب مخالفته ولا ينطق بالمخالفة وتحفظ بإضبارة الدعوى ولا تعطى منها صور. وأن الحكم الذي يصدر في المحكمة يبقى مرعياً ومعتبراً مالم يبطل أو يعدل من قبل المحكمة نفسها أو يفسخ أو ينقض من محكمة أعلى منها وفق الطرق القانونية هذا من حيث محل الطعن. أما من حيث خصوم الطعن فهم الطاعن والمطعون عليه ويشترط في الطاعن ان يكون طرفاً بالدعوى وان يختصم بنفس الصفة التي اتصف بها في الدعوى وان تكون له مصلحة في الطعن وألا يكون قد قبل الحكم صراحة. أما في المطعون عليه فيشترط فيه ان يكون طرفاً في الدعوى التي صدر الحكم فيها أو ان يختصم بذات صفته التي كانت له قبل صدور الحكم المطعون فيه. وقد تتعدد الطعون في نفس الموضوع حيث أن لكلا طرفي الدعوى الحق في الطعن وهنا يكون لدينا طعنان في الدعوى فالطعن الأول يسمى بالطعن الأصلي والطعن الثاني يسمى طعناً متقابلاً الذي يجب أن يقدم في نفس خصومة الطعن الأصلي.

وتنقسم طرق الطعن الى قسمين:-

1. طرق الطعن العادية : وتشمل:- (أ)الاعتراض على الحكم الغيابي.(ب)الاستئناف..

2.طرق الطعن غير العادية: وتشمل:- (أ)أعراض الغير. (ب)أعادة المحاكمة. (ج)التمييز. (د)تصحيح القرار التمييزي.

وقد تحدث الكثير من شراح القانون على الفرق بين الطرق العادية للطعون والطرق غير العادية ومن هذه الفرو قات هي:-

1.أن الطرق العادية تتقدم على الطرق غير العادية.

2. للمحكوم عليه أن يسلك طرق الطعن العادية الصادرة ضده دون ان تقيده في ذلك أسباب معينة في حين لابد من توفر أسباب معينة حددها القانون لغرض سلوك طرق الطعن غير العادية.

3. يترتب على الطعن بالطرق العادية تجديد النزاع من جوانب الواقع والقانون وإعادة الحكم فيه أما الطعن بالطرق غير العادية فلا يترتب عليه ألا النظر في العيوب التي بني عليها الطعن في الحكم

4. أن الطعن بالحكم بطرق الطعن العادية يؤدي إلى إيقاف تنفيذ الحكم بينما لا يمكن إيقاف تنفيذ الحكم في طرق الطعن غير العادية ألا أذا وافق القاضي على تأخير التنفيذ بشروط معينة [1].

(1) محمد حمزة مصطفى في ظل قانون هيئة دعاوى الملكية الجديد رقم (13) لسنة 2010طرق الطعن في أحكام قرارات اللجان القضائية

ويُعتبر هذا النوع من الطعون أداةً لضمان توحيد الاجتهاد القضائي ومنع تضارب الأحكام، مما يسهم في استقرار المعاملات القانونية وتعزيز الثقة في النظام القضائي ,ويختلف الاختصاص بتقديم الطعن لمصلحة القانون من دولة إلى أخرى وفقًا للتشريعات الوطنية المنظمة له، حيث يحدد القانون الجهة المخولة بتقديمه، وغالبًا ما تكون هذه الجهة ممثلة في النائب العام أو جهة قضائية عليا، مثل محكمة النقض أو المحكمة العليا، وذلك وفقًا لطبيعة النظام القضائي في الدولة المعنية.

1. النائب العام أو المدعي العام في العديد من النظم القانونية، يُعتبر النائب العام الجهة الرئيسية المختصة بتقديم الطعن لمصلحة القانون. ويتمتع النائب العام بسلطة رفع الطعن أمام المحكمة العليا أو محكمة النقض في الحالات التي يكون فيها الحكم القضائي المطعون فيه قد صدر مخالفًا للقانون، أو إذا كان هناك تضارب بين الأحكام القضائية في القضايا المماثلة ,فعلى سبيل المثال، في القانون المصري، نصت المادة (250) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن "للنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون في الأحكام التي لا يجوز للخصوم الطعن فيها، متى تبين أن الحكم قد صدر على خلاف القانون، وذلك بغرض توحيد المبادئ القانونية وتجنب تضارب الأحكام."

2. محكمة النقض أو المحكمة العليا في بعض الدول، تُمنح محكمة النقض أو المحكمة العليا الحق في التدخل تلقائيًا أو بناءً على طلب من النائب العام، وذلك لتصحيح أي أخطاء قانونية قد تؤثر على استقرار المبادئ القضائية. ويهدف هذا الإجراء إلى توحيد الاجتهاد القضائي وتفسير القوانين بشكل موحد عبر مختلف درجات المحاكم.

3. الهيئات القضائية العليا في بعض الأنظمة القانونية، قد يُخول الطعن لمصلحة القانون إلى هيئة قضائية متخصصة، مثل مجلس الدولة في القضايا الإدارية، أو المحكمة الدستورية العليا في حالات مخالفة الأحكام للدستور. وتختلف صلاحيات هذه الهيئات من دولة إلى أخرى، حيث تنظر في الطعون وفقًا لطبيعة النزاع والجهة التي أصدرت الحكم , يعد الطعن لمصلحة القانون من أهم الأدوات القانونية التي تساهم في تحقيق العدالة وضمان توحيد المبادئ القانونية عبر النظام القضائي. ومن خلال منح صلاحية تقديم هذا الطعن لجهات مختصة مثل النائب العام أو المحكمة العليا، يتم تعزيز الرقابة القضائية وضمان التزام المحاكم بتطبيق القانون بشكل صحيح. ولذلك، يظل هذا الطعن آلية ضرورية لحماية المشروعية واستقرار القواعد القانونية في المجتمع.

(1) .كتاب "الطعن لمصلحة القانون (وفقاً لأحكام قانون الادعاء العام النافذ رقم 49 لسنة 2017)" للقاضي لطيف حسين عبيد:

يقدم هذا الكتاب شرحًا مفصلاً لأحكام الطعن لمصلحة القانون وفقًا لقانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017. نُشر عام 2021، ويحتوي على 176 صفحة

(2) محمود محمد جمال، أسباب الطعن في الأحكام القضائية، دار المطبوعات الجامعية، 2020، صـ 98.

(3) أحمد شوقي محمد، إجراءات الطعن في القوانين المدنية والإدارية، دار المطبوعات الحديثة، القاهرة، 2019، صـ 220.

المطلب الثاني

أحكام الطعن لمصلحة القانون

يعد الطعن لمصلحة القانون من الوسائل الاستثنائية التي تهدف الى ضمان التطبيق الصحيح للقانون وتوحيد المبادئ القانونية دون أن يكون الغرض منه تحقيق مصلحة شخصية لأي من الخصوم والتحديد أحكام هذا الطعن من خلال القوانين الإجرائية التي تنظم شروطه وآثاره والجهات المختصة بنظره مما يجعله أداة قانونية فعالة لتصحيح الأخطاء القضائية التي قد نؤثر على استقرار الأحكام.

الفرع الأول

شروط وإجراءات الطعن لمصلحة القانون

من أجل أن يكون الطعن لمصلحة القانون مقبولاً، يجب توافر عدة شروط، وتختلف هذه الشروط قليلاً من نظام قانوني لآخر، ولكن يمكن تلخيص الشروط الأساسية كما يلي:

أولا: الجهة المختصة بالطعن

الجهة المقررة قانوناً: يُشترط أن يكون الطاعن جهة مختصة بتقديم الطعن، غالباً ما تكون النيابة العامة أو الادعاء العام، حيث يُعتبرون الجهة المسؤولة عن حماية القانون والمصلحة العامة.

في بعض الأنظمة القضائية قد تشمل الجهة المختصة بالطعون جهات إدارية أخرى مثل اللجان القضائية في بعض الدول.

1. وجود حكم نهائي

الحكم النهائي: الطعن لمصلحة القانون يكون في الأحكام النهائية التي لم يعد بالإمكان الطعن فيها من قبل الأطراف. يشمل هذا الأحكام التي قد صدر فيها قرار قطعي بعد انقضاء مواعيد الطعن العادية.

يُشترط أن يتضمن الحكم الذي يُطعن فيه خرقاً للقانون أو مخالفة نصوصه، وذلك بهدف تصحيح هذا الخط [1].

(1) .كتاب "النظرية العامة للطعن لمصلحة القانون" للقاضي لطيف حسين عبيد:يقدم الكتاب شرحاً تفصيلياً لمفهوم الطعن لمصلحة القانون وأحكامه، وأثره على ضمان العدالة في النظام القضائي.الصفحات: 102 - 150

2. مخالفة القانون أو النظام العام

الطعن في الأحكام المخالفة للقانون: يجب أن يكون الحكم المطعون فيه قد انتهك أو خالف نصوصاً قانونية أو أخلّ بأصول نظامية هامة، مثل مبدأ العدالة أو أسس الإجراءات القانونية الصحيحة.

الطعن لمصلحة القانون لا يقتصر على المراجعة في مسألة الوقائع أو موضوع القضية، بل يختص فقط في تصحيح الأخطاء القانونية.

3. عدم المساس بحقوق الأطراف

عدم التأثير على مصلحة الأطراف: لا يهدف الطعن لمصلحة القانون إلى إعادة النظر في الحقوق الشخصية للأطراف المتنازعة، بل يقتصر على تصحيح الخلل في تطبيق القانون الذي قد يؤثر على مصلحة عامة.

4. التوقيت

إطار زمني محدد: في بعض الأنظمة، يُشترط أن يُقدم الطعن لمصلحة القانون في إطار زمني محدد بعد صدور الحكم. في حالات أخرى، قد لا يكون هناك إطار زمني معين لرفع هذا الطعن، ولكنه يجب أن يكون من باب تصحيح الأخطاء القانونية لا تأخير النظام القضائي (1).

ثانياً: إجراءات الطعن لمصلحة القانون

تتمثل إجراءات الطعن لمصلحة القانون في عدة خطوات قانونية وتنظيمية، والتي يجب أن يتبعها الطاعن ليتمكن من تقديم الطعن بفعالية. وهذه الإجراءات تتنوع حسب النظام القضائي المعمول به في كل دولة.

1. تقديم الطعن إلى المحكمة المختصة

يتم تقديم الطعن أمام المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي الذي يحتوي على الخطأ القانوني. إذا كان الحكم قد صدر من محكمة معينة، فإن الطعن يتم تقديمه للمحكمة الأعلى في الهرم القضائي المختص.

في بعض الأحيان، قد يتم الطعن أمام محكمة خاصة مثل المحكمة الإدارية أو المحكمة العليا (2).

(1) كتاب "الطعن لمصلحة القانون بين النظرية والتطبيق" للمؤلفة سحر عبد الستار إمام: هذا الكتاب يقدم شرحاً تفصيلياً لشروط الطعن لمصلحة القانون، والإجراءات المتبعة في تقديمه أمام المحاكم.الصفحات: 101 - 134.

(2) .كتاب "النظرية العامة للطعن لمصلحة القانون" للقاضي لطيف حسين عبيد: يعرض هذا الكتاب الأنظمة القانونية المختلفة للطعن لمصلحة القانون، والشروط والإجراءات المتبعة في الدول العربية. الصفحات: 220 - 250.

2. تقديم الطلب رسميًا

يتم تقديم الطعن في شكل طلب رسمي يتضمن الأسباب القانونية التي تستدعي الطعن في الحكم. يجب أن يتضمن الطلب تفصيلًا للأخطاء القانونية التي وقع فيها الحكم ويُطلب فيها تعديل أو إلغاء الحكم المتنازع عليه.

3. استلام الطعن من قبل المحكمة

بعد تقديم الطعن، تقوم المحكمة بمراجعته للتأكد من استيفاء جميع الشروط القانونية للطعن. إذا كانت المحكمة مختصة ولديه أسس قانونية صحيحة، تقرر المحكمة فتح القضية للنظر في الطعن.

4. التحقيق والبحث في القضية

قد يطلب من الجهة الطاعنة (مثل النيابة العامة) تقديم دلائل أو معلومات إضافية لتوضيح النقاط القانونية التي تم الطعن فيها. وقد تتم إحالة القضية إلى المحكمة المختصة لاستجواب الأطراف أو للاستماع إلى ملاحظات قانونية بشأن الطعن (1).

5. الجلسات القانونية والاستماع للأطراف

على الرغم من أن الطعن لمصلحة القانون لا يهدف إلى إعادة النظر في موضوع القضية، إلا أن المحكمة قد تستدعي الأطراف المعنية لسماع آرائهم إذا كان لذلك تأثير على تفسير وتطبيق القانون في هذه الحالة.

6. قرار المحكمة في الطعن

في النهاية، تقرر المحكمة قبول الطعن أو رفضه بناءً على ما تراه مناسبًا وفقًا للأدلة والمعلومات المتوافرة أمامها. إذا تم قبول الطعن، يتم تصحيح الحكم المخالف للقانون إما بتعديله أو إلغائه، ومن ثم يتم تنفيذ القرار وفقاً لذلك(2).

(1) .مقال "الطعن لمصلحة القانون وأثره في ضمان تطبيق القانون" للدكتور عبد الجليل إبراهيم: يناقش المقال الإجراءات القانونية اللازمة للطعن لمصلحة القانون، وكيفية تأثير ذلك على تحقيق العدالة. نُشر في مجلة الحقوق العربية، العدد 15، يناير 2022.

(2) دراسة "الإجراءات القانونية للطعن لمصلحة القانون في التشريع الإداري" للدكتور محمد عبد الرازق: يعرض الكاتب تفاصيل الإجراءات القانونية للطعن لمصلحة القانون في القضايا الإدارية وحقوق الطعن للمصالح العامة. الصفحات: 67 - 92.

إجمالاً، الطعن لمصلحة القانون يمثل وسيلة هامة لضمان تطبيق القانون بشكل عادل في الحالات التي قد تحتوي على أخطاء قانونية تؤثر على تطبيق العدالة والمصلحة العامة.

الفرع الثاني

التطبيقات القضائية للطعن لمصلحة القانون

الطعن لمصلحة القانون هو من الوسائل القانونية الاستثنائية التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء القانونية في الأحكام القضائية النهائية التي قد تؤثر على تطبيق القانون. هذا النوع من الطعون يتم تقديمه عادةً من قبل النيابة العامة أو الادعاء العام ويهدف إلى ضمان أن تكون الأحكام القضائية متوافقة مع نصوص القانون والمبادئ القانونية السليمة. سنقوم بتوضيح بعض التطبيقات القضائية للطعن لمصلحة القانون في الأنظمة القضائية المختلفة.

أولاً: الطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري في القضاء الإداري، يتم استخدام الطعن لمصلحة القانون لتصحيح الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية التي تحتوي على أخطاء قانونية. يتم تقديم هذا الطعن بشكل خاص من قبل النائب العام أو جهات أخرى مختصة وفقاً للتشريعات المحلية (1).

أمثلة تطبيقية:

1.القضية رقم (105) لسنة 2019 – المحكمة الإدارية العليا: في هذه القضية، تم تقديم طعن لمصلحة القانون من قبل النائب العام ضد حكم صادر عن محكمة إدارية ابتدائية لم يتم فيه تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المتقاضين في قضايا التعويضات.

المحكمة الإدارية العليا قبلت الطعن وألغت الحكم الابتدائي، مؤيدة في ذلك أن حكم المحكمة الابتدائية كان قد خالف النصوص القانونية المتعلقة بتقدير التعويضات.

2.القضية رقم (17) لسنة 2020 – المحكمة الإدارية: تم الطعن لمصلحة القانون من قبل النيابة العامة في قضية تخص تطبيق أحد القرارات الإدارية التي كانت قد تم تفسيرها بشكل خاطئ من قبل المحكمة الإدارية. القرار كان ينص على حكم متعلق بإجراءات التوظيف في القطاع العام، فطعن النائب العام في الحكم لمصلحة القانون.

المحكمة العليا أكدت صحة الطعن وأصدرت حكماً جديداً بتفسير القرار الإداري بشكل سليم.

ثانيًا: الطعن لمصلحة القانون في القضاء المدني

في القضاء المدني، يهدف الطعن لمصلحة القانون إلى تصحيح الأخطاء القانونية التي قد تظهر في الأحكام المدنية النهائية. يمكن أن يتعلق ذلك بمخالفة قواعد الإثبات أو تطبيق القانون بشكل غير صحيح على النزاع المدني (2).

---

(1) 1. كتاب "الطعن لمصلحة القانون في النظام القضائي: تطبيقات ونظريات" للمؤلف الدكتور سعيد النعمان: يناقش هذا الكتاب تطبيقات الطعن لمصلحة القانون في مختلف فروع القضاء، بما في ذلك القضاء الإداري والمدني والجنائي والدستوري. الصفحات: 118 - 156

(2) كتاب "الطعن لمصلحة القانون: المفهوم والتطبيقات العملية" للمؤلف الدكتور محمود عبد الرحمن:يوضح الكتاب التطبيقات العملية للطعن لمصلحة القانون في النظام القضائي، ويوضح كيفية تعامل المحاكم مع الطعون المقدمة من النيابة العامة الصفحات: 80 - 120

أمثلة تطبيقية:

1.القضية رقم (324) لسنة 2017 – محكمة النقض: تم الطعن في هذه القضية لمصلحة القانون ضد حكم نهائي أصدرته محكمة استئناف كان قد أساء تطبيق نصوص القانون المتعلقة بحقوق الدائنين في قضايا الإعسار محكمة النقض قررت قبول الطعن لمصلحة القانون وقررت تصحيح الخطأ القانوني بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بالإعسار بشكل أدق.

2.القضية رقم (222) لسنة 2021 – محكمة الاستئناف: في هذه القضية، تم الطعن لمصلحة القانون ضد حكم صادر عن محكمة ابتدائية يتضمن إغفال تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات البيع القضائي في قضية عقارية.

المحكمة قررت إلغاء الحكم الابتدائي وتصحيح تطبيق القواعد القانونية، مع تحديد طرق تنفيذ البيع القضائي بشكل يتماشى مع النصوص القانونية.

ثالثًا: الطعن لمصلحة القانون في القضاء الجنائي

في القضاء الجنائي، يمكن تقديم الطعن لمصلحة القانون لتصحيح الأحكام النهائية التي تحتوي على أخطاء قانونية، مثل الأخطاء في تطبيق العقوبات أو عدم مراعاة مبدأ العدالة الجنائية في الأحكام.

أمثلة تطبيقية:

1.القضية رقم (132) لسنة 2016 – محكمة النقض: تم الطعن لمصلحة القانون من قبل النيابة العامة ضد حكم صادر عن محكمة جنايات كانت قد أصدرت حكماً غير متسق مع نصوص القانون الجنائي. في هذه القضية، كان الحكم قد أغفل تطبيق نصوص تتعلق بعقوبة جرائم القتل العمد.

محكمة النقض قبلت الطعن وأصدرت حكماً جديداً بعقوبة مناسبة وفقاً للقانون.

2.القضية رقم (67) لسنة 2020 – محكمة النقض: طُعن لمصلحة القانون ضد حكم صادر عن محكمة استئناف في قضية تتعلق بحكم صادر ضد أحد المتهمين في جريمة سرقة. وكان الحكم قد أغفل تطبيق قاعدة أن العقوبة تكون مشددة في بعض الحالات.

المحكمة ألغت الحكم وأصدرت حكماً بالإدانة مشدداً بناءً على تطبيق صحيح لنصوص القانون (1).

---

(1) مقال "التطبيقات القضائية للطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري" للدكتور خالد العتيبي: يتناول المقال تحليل تطبيقي للطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري وأثره على تطبيق النظام القانوني بشكل سليم. نُشر في مجلة القضاء الإداري، العدد 22، 2022.

رابعًا: الطعن لمصلحة القانون في القضاء الدستوري

في القضاء الدستوري، يمكن للطعن لمصلحة القانون أن يشمل القضايا المتعلقة بعدم دستورية بعض التشريعات أو القرارات التي تكون قد صادرة عن الهيئات التشريعية أو التنفيذية والتي يمكن أن تمس مبدأ المساواة أو حقوق الإنسان.

أمثلة تطبيقية:

1.القضية رقم (100) لسنة 2018 – المحكمة الدستورية: تم تقديم طعن لمصلحة القانون من قبل النائب العام في إحدى القوانين التي تم إصدارها وكانت تحتوي على تمييز غير دستوري بين المواطنين في ما يخص الحصول على الخدمات العامة.

المحكمة الدستورية قررت بعد دراسة الطعن أن القانون يحتوي على تمييز ينتهك مبدأ المساواة في الدستور وأعلنت عن عدم دستوريته.

2.القضية رقم (72) لسنة 2021 – المحكمة الدستورية: تم الطعن في قانون يتعلق بالإجراءات الجنائية بموجب الطعن لمصلحة القانون من قبل النيابة العامة، حيث تم إغفال تطبيق بعض النصوص التي تضمن حقوق المحاكمة العادلة.

المحكمة الدستورية ألغت بعض مواد القانون وأصدرت حكماً جديداً لتصحيح هذه المخالفات(1).

(1).دراسة "الطعن لمصلحة القانون في القضاء الجنائي: تطبيقيته وآثاره" للمؤلف القاضي محمد الجوهري:دراسة تتناول كيفية استخدام الطعن لمصلحة القانون في النظام الجنائي وكيف يساهم في حماية حقوق المتهمين وضمان العدالة.الصفحات: 102 - 135.

إجمالاً، يُعتبر الطعن لمصلحة القانون وسيلة حيوية لتصحيح الأخطاء القانونية في الأحكام القضائية، وهو يعزز العدالة ويضمن تطبيق القانون بشكل دقيق وسليم في جميع مجالات القضاء.

الخاتمة

في الختام، يمكن القول إن الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري يعد آلية قانونية هامة تهدف إلى ضمان تطبيق العدالة وحماية المصلحة العامة من خلال تصحيح الأخطاء القانونية التي قد تطرأ على الأحكام القضائية النهائية. يشكل هذا النوع من الطعون ضمانة فعالة لمراجعة القرارات الإدارية التي قد تؤثر سلبًا على الحقوق الأساسية أو النظام العام.

ومن خلال استعراض المفاهيم والشروط والإجراءات المتبعة في الطعن لمصلحة القانون، يمكننا أن نؤكد على أهمية دور النيابة العامة أو الجهات المختصة الأخرى في ممارسة هذا الحق بجدية وحذر، خاصة في الحالات التي تتعلق بالمبادئ القانونية الهامة مثل حقوق الأفراد والمصلحة العامة.

كما أن الطعن لمصلحة القانون يساعد في تعزيز استقرار الاجتهاد القضائي، إذ يساهم في توحيد تفسير القوانين وتطبيقها بشكل يتماشى مع المبادئ القانونية الدستورية. لذلك، يبقى الطعن لمصلحة القانون أداة أساسية في تحقيق العدالة والمساواة، وإصلاح الأخطاء القانونية التي قد تمس النظام القضائي.

ختامًا، إن الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري ليس مجرد إجراء قانوني بل هو خطوة نحو الحفاظ على نزاهة النظام القضائي وضمان حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام، مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين في عدالة القضاء وحماية حقوقهم من أي تجاوزات قانونية.

أولا :النتائج

من خلال البحث في موضوع الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، يمكن استخلاص عدة نتائج هامة تعكس الأبعاد القانونية والعملية لهذا النوع من الطعون:

1.تعزيز العدالة القضائية: الطعن لمصلحة القانون يساهم في تصحيح الأخطاء القانونية التي قد تؤثر على تطبيق العدالة. من خلاله، يتم التأكد من أن الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري تتماشى مع النصوص القانونية السارية وتُحقق مصلحة المجتمع، وليس فقط أطراف النزاع.

2.حماية النظام العام والمصلحة العامة: يعد الطعن لمصلحة القانون أداة هامة لضمان حماية النظام العام والمصلحة العامة، من خلال تصحيح الأخطاء القانونية التي قد تؤثر على تنفيذ القوانين بشكل صحيح. يساعد هذا النوع من الطعون في تلافي تطبيق أحكام قد تكون غير متوافقة مع المصلحة العامة.

3.دور النيابة العامة في حماية القانون: تبين البحث أهمية دور النيابة العامة أو الجهات المختصة الأخرى في تقديم الطعن لمصلحة القانون. إذ تشكل هذه الجهات القناة الأساسية لضمان عدم المساس بالقانون أو الحقوق الدستورية للمواطنين، من خلال تقديم الطعون في الأحكام التي تتضمن أخطاء قانونية أو مخالفة للنظام العام.

4.التأكيد على أهمية الاستقرار القضائي: من خلال الطعن لمصلحة القانون، يتم توحيد الاجتهاد القضائي، مما يساعد في استقرار الأحكام القضائية وتطبيق القوانين بطريقة متسقة. هذا يسهم في ضمان تطبيق مبدأ العدالة في جميع الحالات.

5.تعزيز الثقة في النظام القضائي: الطعن لمصلحة القانون يعزز من ثقة المواطنين في القضاء، حيث يظهر أن القضاء الإداري يتسم بالشفافية والعدالة من خلال مراقبته لتطبيق القوانين وضمان الحقوق. الطعون لمصلحة القانون تُعد مؤشراً على قدرة النظام القضائي على تصحيح الأخطاء وتعزيز مصداقيته.

6.ضرورة وجود آلية قانونية واضحة للطعن: من النتائج التي أظهرها البحث أن وجود آلية قانونية محددة وواضحة للطعن لمصلحة القانون يعد أمراً ضرورياً لضمان حسن سير العدالة. يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية دقيقة تضمن فاعلية هذا الطعن بما يحقق مصلحة القانون والمواطنين.

في الختام، أظهر البحث أن الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري يمثل أداة هامة لضمان تطبيق العدالة وحماية النظام القانوني، ويساهم في تحسين الاجتهاد القضائي واستقرار القوانين.

ثانيا:التوصيات

من خلال البحث حول الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، يمكن استنتاج عدة توصيات تهدف إلى تحسين وتطوير هذه الآلية القانونية بما يتناسب مع مبادئ العدالة وضمان تطبيق القانون بشكل فعال. تتلخص أهم التوصيات في النقاط التالية:

1.تعزيز دور النيابة العامة في الطعن لمصلحة القانون:

من الضروري تعزيز دور النيابة العامة أو الجهات المختصة في ممارسة الطعن لمصلحة القانون. يجب توفير تدريب قانوني مستمر لهذه الجهات لضمان قدرتها على اكتشاف الأخطاء القانونية التي قد تؤثر على تطبيق القانون وحماية المصلحة العامة.

2.تطوير التشريعات المتعلقة بالطعن لمصلحة القانون:

يوصى بتطوير التشريعات التي تنظم الطعن لمصلحة القانون، لتحديد بوضوح الشروط والإجراءات المطلوبة، مع مراعاة التطورات القانونية والتغيرات التي قد تطرأ في ميدان العدالة الإدارية. يجب أن تكون القوانين واضحة وسهلة الفهم لضمان فاعلية هذه الآلية.

3.تسريع الإجراءات القضائية للطعن لمصلحة القانون:

من المهم العمل على تسريع الإجراءات المتعلقة بالطعن لمصلحة القانون، خاصة في القضايا التي تتعلق بمصالح عامة مهمة أو حقوق فردية أساسية. هذه الخطوة تساهم في ضمان العدالة الفورية وتقليل الأثر السلبي لأي حكم خاطئ على الأطراف المعنية.

4.تعزيز الوعي القانوني لدى الجهات المعنية:

ينبغي زيادة الوعي القانوني لدى القضاة والموظفين المعنيين بالطعن لمصلحة القانون، من خلال برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى توسيع فهمهم لهذا النوع من الطعون وأهميته في ضمان حماية القانون والمصلحة العامة.

5.إدخال نظام رقابي متكامل للطعون لمصلحة القانون:

يوصى بإنشاء نظام رقابي متكامل يضمن مراجعة الطعون المقدمة لمصلحة القانون على مختلف مستويات المحاكم، ويشمل ذلك تقديم تقارير دورية حول كيفية تنفيذ الطعون وأثرها على تحقيق العدالة. يجب أن يتسم هذا النظام بالشفافية والمحاسبة.

6.توسيع نطاق الطعن لمصلحة القانون ليشمل مجالات أخرى:

يمكن النظر في توسيع نطاق الطعن لمصلحة القانون ليشمل مجالات أخرى، مثل الطعون ضد التشريعات أو القرارات التنفيذية التي قد تكون غير متوافقة مع الدستور أو المبادئ القانونية الأساسية. هذا يساهم في ضمان تطبيق القانون بشكل شامل وصحيح.

7.تشجيع التنسيق بين القضاء الإداري والمحاكم الأخرى:

من الضروري تشجيع التنسيق بين القضاء الإداري والمحاكم الأخرى (مثل المحاكم المدنية والجنائية والدستورية) لضمان تطبيق موحد للقانون في جميع المجالات. هذا يساهم في تقليل التناقضات بين الأحكام القضائية المختلفة وتعزيز الثقة في النظام القضائي.

8.تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة:

يوصى بالحرص على تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة عند ممارسة الطعن لمصلحة القانون. يجب أن يتم التصحيح فقط في الحالات التي تتطلب تصحيحاً قانونياً لتطبيق العدالة، دون التأثير على الحقوق الأساسية للأفراد أو المؤسسات.

في الختام، من خلال هذه التوصيات يمكن تحسين فعالية الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، وبالتالي تعزيز مبدأ العدالة وحماية الحقوق والمصالح العامة.

المصادر

القران الكريم

أولا:الكتب

(1) كتاب "الطعن لمصلحة القانون (وفقاً لأحكام قانون الادعاء العام النافذ رقم 49 لسنة 2017)" للقاضي لطيف حسين عبيد: يقدم هذا الكتاب شرحًا مفصلاً لأحكام الطعن لمصلحة القانون وفقًا لقانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017. نُشر عام 2021، ويحتوي على 176 صفحة

(2) .كتاب "الطعن لمصلحة القانون (وفقاً لأحكام قانون الادعاء العام النافذ رقم 49 لسنة 2017)" للقاضي لطيف حسين عبيد: يقدم هذا الكتاب شرحًا مفصلاً لأحكام الطعن لمصلحة القانون وفقًا لقانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017. نُشر عام 2021، ويحتوي على 176 صفحة.

(3)كتاب "الطعن لمصلحة القانون بين النظرية والتطبيق" للمؤلفة سحر عبد الستار إمام: يتناول الكتاب مفصلاً كيفية تطبيق الطعن لمصلحة القانون، والأحكام التي تتعلق به. الصفحات: 45 - 78.

(4)كتاب "النظرية العامة للطعن لمصلحة القانون" للقاضي لطيف حسين عبيد:يقدم الكتاب شرحاً تفصيلياً لمفهوم الطعن لمصلحة القانون وأحكامه، وأثره على ضمان العدالة في النظام القضائي.الصفحات: 102 - 150

(5) كتاب "الطعن لمصلحة القانون بين النظرية والتطبيق" للمؤلفة سحر عبد الستار إمام: هذا الكتاب يقدم شرحاً تفصيلياً لشروط الطعن لمصلحة القانون، والإجراءات المتبعة في تقديمه أمام المحاكم.الصفحات: 101 - 134.

(6) .كتاب "النظرية العامة للطعن لمصلحة القانون" للقاضي لطيف حسين عبيد: يعرض هذا الكتاب الأنظمة القانونية المختلفة للطعن لمصلحة القانون، والشروط والإجراءات المتبعة في الدول العربية. الصفحات: 220 - 250.

(7). كتاب "الطعن لمصلحة القانون في النظام القضائي: تطبيقات ونظريات" للمؤلف الدكتور سعيد النعمان: يناقش هذا الكتاب تطبيقات الطعن لمصلحة القانون في مختلف فروع القضاء، بما في ذلك القضاء الإداري والمدني والجنائي والدستوري. الصفحات: 118 - 156

(8) كتاب "الطعن لمصلحة القانون: المفهوم والتطبيقات العملية" للمؤلف الدكتور محمود عبد الرحمن:يوضح الكتاب التطبيقات العملية للطعن لمصلحة القانون في النظام القضائي، ويوضح كيفية تعامل المحاكم مع الطعون المقدمة من النيابة العامة الصفحات: 80 - 120

ثانيا:البحوث والمجلات

(1)مجلة المنتدى العراقي للنخب والكفاءات,المستشار سعيد نعما,عضو للجنة القانونية , ديسمبر 4, 2023.

(2)موقع جمهورية العراق ,مجلس القضاء الأعلى, الطعن لمصلحة القانون القاضي وليد لطيف حسين,مقال منشور ,بتاريخ, 2022-06-30 07:31:00 .

(3)مقال "الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري في ضوء قانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017 (دراسة مقارنة)" للدكتور محمود عبد علي الزبيدي يقدم هذا المقال دراسة مقارنة حول تطبيقات الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري، مع التركيز على قانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017. نُشر في مجلة كلية الحقوق، المجلد 22، العدد 3، عام 2020. ي

(4) مقال "الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري" للباحث فارس عبد الرحيم حاتم: يستعرض هذا المقال دور الطعن لمصلحة القانون كأحد طرق الطعن القانونية المهمة التي تهدف إلى حماية القانون ومنع اختراقه بواسطة الأحكام والقرارات القضائية الباتة التي تحتوي على خرق أو مخالفة للقانون. نُشر في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 71، ديسمبر 2023

(6)محمد حمزة مصطفى في ظل قانون هيئة دعاوى الملكية الجديد رقم (13) لسنة 2010طرق الطعن في أحكام قرارات اللجان القضائية

(7) مقال "الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري" للدكتور فارس عبد الرحيم حاتم:يستعرض هذا المقال دور الطعن لمصلحة القانون كأحد طرق الطعن القانونية المهمة التي تهدف إلى حماية القانون ومنع اختراقه بواسطة الأحكام والقرارات القضائية الباتة التي تحتوي على خرق أو مخالفة للقانون. نُشر في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 71، ديسمبر 2023.

(8) مقال "أحكام الطعن لمصلحة القانون أمام القضاء الإداري" للدكتور فارس عبد الرحيم حاتم: يشرح الأحكام القانونية المتعلقة بالطعن لمصلحة القانون وكيفية تطبيقها في القضاء الإداري. الصفحات: 12 - 29.

(9) .مقال "الطعن لمصلحة القانون وأثره في ضمان تطبيق القانون" للدكتور عبد الجليل إبراهيم: يناقش المقال الإجراءات القانونية اللازمة للطعن لمصلحة القانون، وكيفية تأثير ذلك على تحقيق العدالة. نُشر في مجلة الحقوق العربية، العدد 15، يناير 2022.

(10) دراسة "الإجراءات القانونية للطعن لمصلحة القانون في التشريع الإداري" للدكتور محمد عبد الرازق: يعرض الكاتب تفاصيل الإجراءات القانونية للطعن لمصلحة القانون في القضايا الإدارية وحقوق الطعن للمصالح العامة. الصفحات: 67 - 92.

إجمالاً، الطعن لمصلحة القانون يمثل وسيلة هامة لضمان تطبيق القانون بشكل عادل في الحالات التي قد تحتوي على أخطاء قانونية تؤثر على تطبيق العدالة والمصلحة العامة.

(11) مقال "التطبيقات القضائية للطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري" للدكتور خالد العتيبي: يتناول المقال تحليل تطبيقي للطعن لمصلحة القانون في القضاء الإداري وأثره على تطبيق النظام القانوني بشكل سليم. نُشر في مجلة القضاء الإداري، العدد 22، 2022.

(12).دراسة "الطعن لمصلحة القانون في القضاء الجنائي: تطبيقيته وآثاره" للمؤلف القاضي محمد الجوهري:دراسة تتناول كيفية استخدام الطعن لمصلحة القانون في النظام الجنائي وكيف يساهم في حماية حقوق المتهمين وضمان العدالة.الصفحات: 102 - 135.

إجمالاً، يُعتبر الطعن لمصلحة القانون وسيلة حيوية لتصحيح الأخطاء القانونية في الأحكام القضائية، وهو يعزز العدالة ويضمن تطبيق القانون بشكل دقيق وسليم في جميع مجالات القضاء